صلاح حافظ

الكاتب الصحفى

- ثوب مصر أصبح أضيق من ديمقراطيتها.
- لو أجرى عبد الناصر انتخابات حرة لفاز النحاس باشا.
- السادات كان فاشستيا بطبيعته.
- عضوية مجلس الشعب تمكن من يناالها من تسيير مصالحه الخاصة.
- مرحلة عبد الناصر أوقفت الديمقراطية تماما باتباع الشرعية الثورية.
- الديمقراطية فى مصر تتطور ولكن ببطء.
- حتى تكتمل الديمقراطية فى مصر لابد من تغيير قانون الأحزاب.
- من الأشياء الغريبة فى مصر هى بقاء الوزير فى منصبه ١٥ سنة.
- حق المعرفة محور للديمقراطية.

صلاح حافظ - الكاتب الصحفى

أكثر من أربعين عاما قضاها صلاح حافظ فى عالم الصحافة المصرية متابعا لما يدور على الساحة ومشاركا فيه بالكلمة والرأى فى أغلب الأحيان أو فيها كلها من مواقع عديدة، فقد عمل بالصحافة منذ أن كان طالبا وبدأ يتحرك فى الساحة المفتوحة وقتها فعمل فى « دار النداء » التى كان يرأسها ياسين سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية الآن، ثم بدأ يعمل مع الراحل الأستاذ إحسان عبد القدوس فى روز اليوسف واشترك فى إصدار جريدة الاخبار اليومية.. وتولى رئاسة تحرير مجلة آخر ساعة، ثم عاد إلى روز اليوسف ليرأس تحريرها بعد ذلك لفترة طويلة.

وفى هذا الحوار يتناول بطريقته اللاذعة فى الحديث واختياره لوقائع أهم ملامح التجربة الديمقراطية المصرية على امتداد سنوات التاريخ الطويل الممتد من العشرينات وحتى التسعينات بطريقة اختار فيها نقاطا مركزة توضح جوهر الديمقراطية المصرية فى كل فترة من الفترات وبشكل موضوعى يصعب إيجاده فى عقول كثيرة ذات إتجاه واحد، فهو رجل أسهم فى إنشاء حزب لكنه لم ينضم إليه بشكل تنظيمى حتى لا تكون هناك قيود حول تفكيره.. وكان هذا الحوار نتيجة أساسية لعدم وجود هذه القيود.

وقد بدأنا معه.. من الأساس.. من مفهوم الديمقراطية..

وإلى أى حد يتطابق هذا المفهوم مع التجربة المصرية.. يقول صلاح حافظ: إن الديمقراطية فكرة لها أشكال متعددة، فالديمقراطية اليونانية القديمة تقتضى جلوس الشعب كله فى ميدان عام لاختيار ممثليه.. واختيار رئيس الدولة فى سويسرا كان يتم بهذه الطريقة تقريبا.. لكن الديمقراطية بشكلها الأوروبى الحديث جاءت كنتيجة لتطورات حدثت فى عصور النبلاء الذين كانوا يطلبون حق الاشتراك فى السلطة مع الملك.. وأقدم ديمقراطية معاصرة هى الديمقراطية الانجليزية.. ومع ظهور البورجوازية وبداية العصر الصناعى ورغبة رجال الصناعة والتجارة فى الاشتراك فى السلطة.. وحدوث الثورة الفرنسية فى هذا

الوقت لتكون ثورة للبورجوازية.

فأشكال الديمقراطية المعاصرة مرتبطة بتراث سابق وتاريخها صاغها بالصورة التى نراها حاليا.. وعندما نتساءل عما إذا كانت التجربة المصرية تتوافق مع شروط الديمقراطية أم لا.. يكون السؤال المضاد حول اتفاقها مع أى شكل من أشكال الديمقراطية.. فبأى نموذج نقارن التجربة المصرية بالنموذج الإنجليزى.. أم الأمريكى.. فهى مسألة مركبة.

والديمقراطية هى اشتراك الشعب فى السلطة.. واختياره للحاكم والاساس الفكرى لذلك هو أن الشعب مصدر السلطات، وفى دستور مصر الذى صدر عام ١٩٢٣ ذكر بالنص أن الشعب مصدر السلطات.. فإذا كان لرئيس الجمهورية أو الحاكم سلطة.. فالشعب هو مصدرها.. وهو الذى اختاره ومنحه تلك السلطة.. وفى حالة وجود ملك يجب أن يكون هناك رئيس وزراء ويبقى الملك يملك ولا يحكم لأن الشعب لم يختره، فقد تولى الملك بالوراثة، فالديمقراطية تأتى من خلال وجود الشعب كمصدر للسلطة التى لا تأتى بالميراث أو بالحق الالهى.

أما الناحية النظرية فى مصر.. الشعب هو مصدر السلطات، فنحن الآن ننتخب رئيس الجمهورية وهو يختار الوزراء ونقوم بانتخاب اعضاء مجلس الشعب بشكل حر.. فليس لدينا تقصير فى الديمقراطية من الناحية الدستورية.

لكن القصور فى الديمقراطية المصرية يأتى من الأمر الواقع والظرف التاريخى الذى نمر به، فلا شك فى أن الرجل القوى صاحب الأرض سينال أصوات الفلاحين أو سوف يأمرهم بذلك، وعندما يذهب رجال حزب من الأحزاب إلى إحدى الدوائر ليروجوا لأنفسهم انتخابيا لا يتجهون إلى الشعب بل إلى علية القوم من العمد والأعيان ومنهم يضمن الجماهير.

أحد العيوب الأخرى هو أن المجتمع المصرى ليس مقسما إلى مصالح بقدر ماهو مقسم إلى عشائر وقبليات وبلديات، كما أنه ليس مقسما على أساس برامج ووجود برنامج معين لحزب ما وبرنامج مضاد لحزب آخر.. فبرامج كل الأحزاب المصرية نسخة كربونية من برنامج الحزب الوطنى.. فقد نشأت كلها استطرادا

للاتحاد الاشتراكى الذى كان محكوما بالميثاق الوطنى.

فبرامج حزب الوفد والتجمع وغيرهما تنص على تشجيع القطاع الخاص والمحافظة على القطاع العام، وتنص على الحياد وعدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين.. إن التجمع الوطنى يشجع القطاع الخاص فى صلب برنامجه لأن لهذا القطاع دورا أساسيا وتؤكد جميع البرامج على المساواة ومجانية التعليم، فقد صدرت جميع البرامج على أساس انها نسخة واحدة، وبالتالى توجد مشكلة الأساس الذى ينضم المواطن بمقتضاه إلى حزب معين.. وتحل المشكلة بالتاريخ.. فمن دخل الوفد إنضم إليه نظرا لوجود دور تاريخى له..

إن الصراع داخل المجلس التشريعى يظهر بوضوح أن ثلثى الحوار يرتكز على مصالح، والمواقف المختلفة تنبع من المصالح، فعضوية مجلس الشعب شىء مربح تماما، وتمكن أى شخص ينالها من تسيير مصالحه التجارية وغيرها.. كما أن الناس تختار النائب الذى يقدم لهم خدمات مختلفة ويمرر مطالبهم على المسئولين.

فليس لدينا النضج الذى يجعل الناس تتوزع على الاحزاب طبقا لبرامج، فهذا النضج فى حاجة إلى قدر من التنوير والثقافة والتجربة.. وهو ماليس متاحا فى مصر حتى الآن.

مستوى تنظيمى ضعيف

وعما تحتاج إليه مصر لكى تخرج من هذا الظرف التاريخى وماهو متاح من متطلبات نجاح التجربة الديمقراطية

صلاح حافظ: إن مستوى التطور الاجتماعى لايزال يسير فى حد معين فالثقافة العامة ذات مستوى ضعيف، ونسبة أمية عالية فى المجتمع المصرى وثقافته محدودة.. كما أننا شعب غير منظم بمعنى أنه غير منضم لتنظيمات، ففى انجلترا تجد المواطن عضوا فى خمس جماعات أو جمعيات ويمارس نشاطات متعددة ومرتبطا بجهات مختلفة تمنحه قدرة على الضغط والتوجيه، وهو ماظهر عندما حاولت تاتشر فرض ضريبة جديدة.

فى مصر.. لا توجد تنظيمات.. حتى الأحزاب غير منظمة.. فالحزب الوطنى فقط هو الذى يمتلك نوعا من أنواع التنظيم بحكم وراثته للجان الاتحاد الاشتراكى.. لكن أنشط جزء فى كل الأحزاب الأخرى هو صحيفة الحزب التى تمثل الجزء الفعال، ولا توجد أجزاء أخرى تعمل بفعالية.

هذه هى عيوب التجربة الديمقراطية المصرية.. وهى ليست عيوبا فى الدستور لكنها عيوب تستند إلى الواقع الحالى والمرحلة التاريخية التى نعيشها.

أقصر برلمان فى العالم

وأسأل الأستاذ صلاح حافظ عن رؤيته للتاريخ المصرى.. وكيف ينظر للفرق بين التجربة الديمقراطية المصرية قبل ثورة يوليو.. وبعدها.

يقول: قبل الثورة كانت الخطة تتضمن وجود برلمان ينتخب ويصل الحزب الذى يفوز إلى السلطة.. وكثيرا ما نسمع حاليا عن ديمقراطية هذه المرحلة، وعن سقوط رئيس الوزراء فى دائرته الانتخابية فى إحدى المرات.. لكن واقع التجربة كما لمسته يقرر أن البرلمان لم يكن يعبر عن قوى الشعب الذى انتخب اعضاءه فالفلاحون كانوا يشحنون فى عربات لانتخاب الشخص الذى قرر العمدة لهم أن ينتخبوه، لذا فمن كان يصل إلى مجلس النواب هو الاقطاعى المالك فقط.

وفى المدينة كان من الممكن أن يصل إلى المجلس أحد المحامين أو غيره، من المهم كان هناك قدر من الوعى يمكن قليلين من بناء أنفسهم كعصاميين.. وغالبا يكونون من حزب الوفد الذى كان الحزب الأقرب إلى الجماهير الشعبية التى يمكنها أن تحتضن المثقفين، وقد نهض الحزب أصلا على اكتاف المثقفين والمحامين.. لكن الفرصة رقم واحد كانت للإقطاع.. فلم يكن البرلمان يعبر عن الشعب، لكن عن الطبقة المالكة، ثم إن الملك كان يملك بحكم الدستور حل البرلمان، وما أكثر ما فعل ذلك حتى أنه حل أحد البرلمانات فى الجلسة الأولى له فأسموه أقصر برلمان فى العالم.. وكان سبب الحل هو إختيار الاعضاء رئيسا للبرلمان على غير رغبة الملك.

النحاس سقط فى دائرته

ويواصل قائلا:

– بعد حريق القاهرة وكان ذلك فى الخمسينات.. قام على ماهر بتشكيل الوزارة وإتفق مع الوفد على أن يصوتوا لصالحه فى البرلمان بالثقة فى وزارته، ومع ذلك حمل فى جيبه على سبيل الاحتياط مرسوما بحل المجلس لكى يشهره إذا لم يجىء التصويت فى صالحه.

وكان معروفا أن الوفد هو حزب الأمة وكان سعد زغلول زعيمها الحقيقى.. فكيف يتأتى أنه طوال هذه المرحلة لم يحكم الوفد إلا فترة قصيرة جدا، وسادت أحزاب الأقلية فى هذه المرحلة.. فكيف نجحت هذا الاحزاب.. انه التزوير الذى يقال الآن إنه اختراع جديد تتهم فيه وزارة الداخلية.

لقد أجرى صدقى باشا انتخابات سقط فيها النحاس باشا فى بلده «سمنود» وقد شكل هذا الشخص حزبا ليحكم به ولم يكن حزبا بالمعنى المفهوم ومع ذلك حصل على الأغلبية.. حتى أن روز اليوسف نشرت صورة لصدقى فى البرلمان أمام النواب وكلمة «صدقى» مكررة مائة مرة.

وقام هذا الباشا بالغاء الدستور ووضع دستورا جديدا عام ١٩٣٠ حكم على أساسه حتى تغيرت التوازنات وأعاد الكفاح الشعبى دستور ١٩٢٣ مرة أخرى.

وعن الفرق بين دستور ٢٣ والدستور الحالى ومايلزم تواجده لايجاد تطبيق ديمقراطى سليم يقول الأستاذ صلاح حافظ:

إن دستور ١٩٢٣ نموذجى، كما أن الدستور الحالى نموذجى أيضا فيما عدا بعض النصوص التى يجب أن تتغير كتحديد مدة الرئاسة إلى فترتين بدلا من الأبدية.. وقد كان الدستور الماضى دستورا لملكية دستورية نموذجية، وكانت العيوب السابقة موجودة لأنه كان فى الإمكان فعلا أن يشحن الفلاحون فى

سيارات ويذهب بهم إلى الانتخابات.. فلم تكن المشكلة دساتير لكنها واقع اجتماعى.

إن الدستور كالصحافة.. فلا يمكن لمجتمع متأخر أن يخرج صحافة متقدمة فهى صورة المجتمع.. كما أنه لايمكن لمجتمع متأخر أن يطبق الديمقراطية تطبيقا متقدما.

إن نتائج التجربة تتوقف على الواقع الاجتماعى ولكى يكون تطبيق الديمقراطية سليما ومفيدا يلزم نوع من التوعية والتنوير الدائمين والاهتمام بالفرد وثقافته وفهمه ولا أقصد ضرورة أن يلتحق بالجامعة.

ويقيم صلاح حافظ تطور التجربة الديمقراطية فى مراحلها الثلاث من ثورة يوليو فيقول:

– لقد أوقفت مرحلة عبد الناصر الديمقراطية تماما باتباع الشرعية الثورية فللثورة حق فى ضرب خصومها وإحداث تغييرات فى المجتمع، فلم يكن ممكنا إصدار قانون للإصلاح الزراعى وإنتزاع الأرض من الإقطاعيين بالديمقراطية لقد تقدم عضو بمجلس الشيوخ قبل الثورة باقتراح فى البرلمان بتحديد الملكية إلى ٥٠ فدانا فاعتبر كافرا.. وصدرت فتاوى دينية ضده.. فلم تكن الثورة تستطيع عمل شىء بالديمقراطية.

لكن مشكلة الثورة أنها أجلت الديمقراطية إلى ما بعد وفاة عبد الناصر واستسهلت العمل بلا ديمقراطية.. فبحكم قيام العسكريين بالثورة اتسق عدم وجود الديمقراطية مع أسلوبهم فى العمل الذى يرتكز على الأوامر بلا مناقشة.. ثم انه لم يكن للثوار حزب أو جماهير تساندهم، فقد هاج العمال ضدهم فى كفر الدوار وكانت الأحزاب ضدهم بزعاماتها المستقلة.. وكانت القاعدة الشعبية مع ضرب فاروق، لكن لم يكن للثوار حزب يشمل هذه القاعدة وينظمها ويخوض بها انتخابات يفوز فيها.. فلو كان عبد الناصر قد أجرى انتخابات فى البداية لفاز الوفد على الفور واستمر الحكم المدنى برئاسة النحاس.. ولكانوا قد عادوا الى ثكناتهم.. وكانت هناك بالفعل فكرة من هذا النوع، بل إن عبد الناصر

نفسه كان يميل إلى هذا الاقتراح بالعودة إلا أن الأستاذ فتحى رضوان الذى كان من عتاة الحزب الوطنى وكان يكره الوفد كراهية التحريم فى الوقت الذى كان الضباط يجلسون أمامه كالتلاميذ أمام المعلم.. وكان رجلا جادا بالفعل.. إلا أن جزءا من فكره كان يتضمن قدرا من الفاشستية والتنفيذ بالقوة وإجبار الشعب على اتباع ماهو سليم وواجب.. وهو الشخص الذى اخترع فكرة وزارة الارشاد القومى على أساس سيطرة الحكومة على الإذاعة ووسائل الإعلام لتنوير الناس.. وقد كان هذا الإرشاد مطلوبا لكنه دور مثقفى الدولة وليس السلطة.

لقد لعب فتحى رضوان دورا فى استمرار الجيش فى الحكم ودورا فى التوجيه الثقافى والاعلامى فى الدولة واختراع وزارةالارشاد هتلرى فى الاساس فقدظهرت أول مرة فى المانيا النازية على أساس أفكار جوبلز، فهو دور لصب الشعب فى قالب فكرى واحد وخلق عقيدة.. وهى أيضا فكرة ستالينينية.. فهناك شىء معين يجب أن يقال بشكل موحد فى الفن والأخبار والتعليقات والثقافة.. وغير ذلك.

وفى مرحلة السادات فقد طرح السادات الفكرة الديمقراطية مع أنه كان بطبيعته فاشستيا عمل مع الألمان والايطاليين وقام بالاشتراك فى عدة اغتيالات.

وفى رأيى أنه طرح الفكرة الديمقراطية لتجميل صورة مصر أمام العالم الغربى فقد كان يتبع تكتيكا لايقاف الخصومة مع الغرب ومد الخيوط من جديد مع أوروبا والولايات المتحدة.. فبدأ بفكرة وجود منابر داخل الاتحاد الاشتراكى على أساس وجود ثلاث مجموعات لليمين والوسط واليسار.. ثم سمح للمنابر بالتحول إلى أحزاب وإصدار صحف.

لكن السادات رسم صورة للديمقراطية فى عقله ولايريد أن يخرج أى تفاعل خارج هذه الصورة، فهو يريد ديمقراطية لاتفلت من يده على أساس وجود حزب يمينى وحزب يسارى وحزب وسط، ولا يريد أية أحزاب اخرى، وكان ذلك جيدا لكن على أساس أن يأتى هذا من خلال التطور الطبيعى للمجتمع على

أساس خروج أحزاب كثيرة تصفى بعد ذلك بفعل حركة المجتمع إلى ثلاثة أحزاب محددة، ففى الولايات المتحدةحزبان كبيران فقط.

والنتيجة الطبيعية لهذه النشأة هى حدوث تحولات مستمرة كما نرى الآن.. فالحزب الذى كان يفترض أن يكون حزبا عماليا اشتراكيا أصبح الآن حزبا للاخوان المسلمين وتحول إلى اليمين، وأصبح الوفد أكثر يسارية من حزب العمل الاشتراكى.. فجريدة الشعب تحولت إلى صحيفة سلفية صريحة، بينما نجد الوفد جريدة ليبرالية.

وعن الاحداث التى شهدتها مصر فى نهاية السبعينات والتى ادت الى مايشبه الإنهيار يواصل الأستاذ صلاح حافظ قائلا:

إن محاولة السادات الإبقاء على الشكل الديمقراطى بالصورة التى رسمها فى عقله قد أصابته بالضيق عندما وجد خروجا على الصورة التى قررها من قبل بصدور صحف ومجلات حزبية تجاوزت الحدود التى رآها خروجا عن الأدب واخلاق القرية التى يتصورها.. وتطاولت بعض الصحف عليه وهاجمته شخصيا فى الوقت الذى كان هو يرى أن الرئيس رمز للدولة لا يجوز أن يصل الهجوم إليه.. فعاودته طبيعته الفاشستية القديمة وضاق صدره.. وله فى ذلك بعض العذر لأن تفاعله مع الواقع لم يكن فى فترة هادئة مستقرة اقتصاديا بما يسمح له بالصبر والتعامل الهادىء مع الأحداث.. لكن البلاد كانت تمر بأزمة اقتصادية وسياسية خانقة بعد حرب ١٩٧٣ وحدوث الثغرة ومحاولته استرجاع سيناء وتغيير السياسة المنحازة للمعسكر الاشتراكى إلى سياسة متوازنة أو متجهة نحو الغرب.

فلم يكن السادات مستريحا ذاتيا لكى يحتمل الأمور كلها.. وكأى شخص ضيق الصدر أصدر اجراءات عنيفة وخاطئة استراتيجيا من أجل مكاسب تكتيكية.. فقد ظهرت الجماعات المتطرفة والعمليات الارهابية فى وقت كان قد تحددفيه موعد لجلاء إسرائيل عن سيناء فخشى أن يحدث أى شىء يؤخر هذا الموعد فقام بسجن الجميع، وكان ذلك خطأ استراتيجيا سبب قطيعة مع الشعب

كله بشكل يؤدى إلى هدم مفاهيم الديمقراطية التى تحدث عنها واحداث خسائر واسعة من أجل مكسب يتمثل فى التقاط الانفاس حتى تتم مرحلة الانسحاب الأولى من سيناء.

لقد كان المفترض أن يهتم السادات أكثر وأولا باعادة البناء الديمقراطى فى الدولة بما يخلق كيانا سياسيا قويا يجبر اليهود على الإنسحاب، لكنه كان قليل الصبر ويميل إلى الحلول السريعة حتى لو كانت الخسائر كبيرة.

فقد بدأ السادات فى البناء ثم اتجه وجهة معاكسة تماما فهدم مابناه.. وكانت النقطة التى غيرته تماما وأعادته إلى طبيعته الحقيقية هى أحداث ١٨، ١٩ يناير ففى هذه الأحداث عاد السادات من أسوان التى بدأت الاضطرابات أثناء وجوده فيها كأنه مطرود إلى القاهرة فى ظل شعور لديه بأن السلطة قد أفلتت من يديه حتى كاد يتجه بالطائرة إلى فى سيناء.

وقد صور ماحدث للسادات بأنه مؤامرة محكمة تدخل فيها الشيوعيون وكانت فى حقيقتها هياج استغله كل معتادى الاجرام الذين افرج عنهم من المعتقلات كجزء من الديمقراطية.. وعندما حدث الهياج اتجهوا إلى تكسير المحلات والسرقة والتحطيم، حتى أنهم سرقوا الأطباق من محلات شارع الهرم فلم تكن حركة التكسير تتم لأسباب سياسية، لكن لخروج المجرمين إلى الشوارع قبل ذلك.

مبارك ودروس السبعينات

وقد أصبح السادات منذ ذلك الوقت يكره كلمة الديمقراطية وعاد إلى القبضة الباطشة لعهد عبد الناصر.. ولاأريد أن أقول قبضة عبد الناصر فلم يكن قابضا على السلطة فى آخر عهده.. المهم أن أخطاء السادات فى أواخر عهده كانت استراتيجية.

أما الرئيس مبارك فقد عاش مع السادات خمس سنوات ورأى كل ذلك

وعرف مراكز النفوذ فى الدولة ورأى نقاط الضعف فى شخصية السادات كحبه للإستمتاع وضيقه بقراءة الأوراق والتقارير وسهولة بيع فكرة غير ناضجة له وعشقه لسياسة الصدمات والمفاجآت التليفزيونية ثم إرتداده الديمقراطى.

لذا.. نلاحظ أن أول خطوة قام بها مبارك هى إخراج المعتقلين والبدء فى تصحيح أخطاء الرئيس السادات، وأراد أن يستأنف بناء الهيكل الديمقراطى مقررا أن يحتمل ولايغضب لكى تستمر المسيرة فى طريقها الطبيعى.

والأهم أن مبارك بدا غير راغب أبدًا فى سياسة الصدمات والقرارات العنيفة والمفاجئة إلى درجة أنه أصبح يلتزم بأن تكون الخطوات هادئة وأن تطول دراسة أى موضوع لدرجة أكثر مما يجب فى رأى البعض.. ولم تعد هناك مفاجآت. وأصبح يسير بطريقة الخطوة خطوة التى تظهر آثارها خلال سنوات، كما حدث فى مسألة العلاقات المصرية العربية.

إن الديمقراطية الحالية فى مصر تتطور لكن يتم ذلك ببطء وهو عيب التطور المصرى الحالى.. فهناك أمور يجب أن تحدث ولاتحدث بالسرعة اللازمة.. أو لاتحدث.

وأهمها تغيير قانون الاحزاب والسماح بحرية إصدار الصحف لتكتمل الديمقراطية ولتكون لها أسلحتها الحقيقية، فالإعلام وتبادل الرأى وإعلانه ضرورة ديمقراطية، ومهما قيل عن ان الحكومة لاتوجه الصحف ولا تأمرها وبالفعل لايأمرها أحد.. لكن ما دمت لا أستطيع إصدار صحيفة فهناك حدود.

ولابد أيضا من حرية تكوين الأحزاب وسوف تندثر الاحزاب الضعيفة وحدها، وضمان الجدية مسألة لها وسائلها، لكن يجب ألا تكون من الضمانات ان يتم حرمان الحزب من القيام أصلا.

وأستطيع أن اؤكد أن هذه الاشياء ستحدث لكن يجب أن تحدث اليوم وليس بعد ١٠ سنوات، فضوابط الديمقراطية مثل الثوب عندما تكون الديمقراطية وليدة يكون ثوبها ضيقا، لكن عندما تنمو يجب توسيع الثوب وبسرعة وبلا مبررات أو

حجج وإلا فسوف يتمزق.. ثم إن لنا تجربة ديمقراطية طويلة سابقة لا تبرر لأحد أن يؤجل الخطوات، فلدينا تاريخنا ولن ندرب الناس الآن على كيفية السير فى طريق الديمقراطية.

ولعل من أكثر الخطوات الأخرى التى يجب ان تتبع للسير فى الطريق الديمقراطى السليم هى إعادة النظر فى فترة تولى رئيس الجمهورية للحكم، فقد تركت هذه الفترة مفتوحة فى عهد السادات على سبيل الإهمال أو بالإهمال المتعمد.. وبقاء هذه المادة شيء غير طبيعى، فلو كان الرئيس مبارك قد قرر أنه لن يجدد لفترة رئاسة ثالثة أو أن الدستور يلزمه بذلك لبحث بكثافة عن نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية لكى يتمكنوا من تولى السلطة عن علم.. فهذا الشرط ضرورى لضمان استمرارية تربية القيادات حتى نجد دائما الفرد المناسب المدرب لتولى موقع معين فى حالة خلو هذا الموقع فجأة.

إن من الأشياء الغريبة فى مصر هى بقاء وزير فى وزارته لمدة تصل إلى ١٥ سنة وتكون النتيجة هى اكتشافنا أنه لم يقم بتدريب أية كوادر لتولى المسئولية بعده.. فيجب تحديد فترة تولى المناصب.. وهذا التحديد سوف يضمن ضرورة قيام القائمين فى الحكم بتدريب كوادر جديدة.

ويتحدث الكاتب الصحفى الكبير صلاح حافظ عن حرية الصحافة التى تعيشها مصر، وهل هى دلالة كافية على الممارسة الديمقراطية السليمة وعما تضيفه صحافة المعارضة من أبعاد جديدة للتجربة الديمقراطية فيقول:

عندما تقرأ صحيفة فى أية دولة لاتكون المحصلة فهم مناخ الحريات فيها فقط بل فهم كيف تسير الأمور فى الدولة كلها.. ومدى استخدام وممارسة حقوق المواطنين فيها.. فبريد القراء فى صحف انجلترا مثلا لايتضمن أكثر من استفهامات واستفسارات ورد الصحيفة عليها، ولا تجد فى هذا الباب شكوى واحدة.. لكن بريد القراء فى الصحف المصرية كله شكاوى.. وهو مايدل على أن القنوات الطبيعية لممارسة المواطن لحقوقه غير متاحة.

أما عن دور صحافة المعارضة فإنه يمثل بالقطع اضافة هامة فحيث إنه لاتوجد

رقابة على صحف الاحزاب تصبح قدرة الحكومة على إخفاء أى شيء غير موجودة أبدا، فكان من السهل فى الماضى أن يحدث حريق فى مكان ما وتأمر الحكومة الصحف بعدم نشر الخبر فيصبح الحريق كأنه لم يحدث ولا يعرفه أحد إلا إذا سمع إذاعة لندن أو قرأ صحفا أجنبية.. بل إن المراسلين كانوا يرسلون بأخبارهم لتعرفها الدول الأجنبية دون أن يدرى المواطن المصرى بشيء حولها.. فقد أصبح متعذرا تماما الآن أن تقوم الحكومة بتغطية أو إخفاء أية حقائق أو أحداث.. وهى شيء هام جدا ورئيسى.. فلم يصبح الحاكم محصنا ضد أن يعرف الناس حقيقة.. أو ضد أن يرى الناس شئون وطنهم فى النور.. لذا .. أقول.. إنه يجب تطوير ذلك إلى إصدار الأفراد.. وليس الأحزاب فقط للصحف.. فحق المعرفة هو محور الديمقراطية، فما دام الناس يعلمون كل شيء فسوف تسير الحكومة بشكل سوى.

وحول رؤيته لتأثير وقوة الجماعات التى لم تتحول بعد إلى احزاب.. وهل هو مع أو ضد تحويلها الى احزاب؟

يجيب الاستاذ صلاح حافظ قائلا:

لست ضد تحويلها إلى احزاب أبدا.. ورأيى هو أن هذا التحويل سيبقى على السلام الداخلى فى الدولة ويضمن الاستقرار ثم يضمن التوصل إلى الصواب.. فعندما تكون الآراء حرة والاحزاب موجودة فستصبح الأمور أفضل.

هناك من يخشى من أن تتغول - تصبح غولا - الجماعات الدينية فى الدولة وتستولى على الجماهير وتغير النظام.. لكن ذلك لن يحدث فإذا أطلقت حرية إقامة الأحزاب فلن يتم ذلك للجماعات الدينية فقط لكن لمن يناقشونها أيضا.. ولمن يعملون فى خط مختلف لخط هذه الجماعات.

فوجود الحركة المستمرة والحوار مع الجماعات وبين القوى ووجود الأحزاب سيضمن الصيغة التى تستثمر كل ما هو مفيد لدى كل حزب.. فوجود الأحزاب الاشتراكية فى الغرب جعل الرأسمالية تتطعم بجزء من الافكار الاشتراكية مما ساهم فى بقائها.. وكان ذلك فى مصلحة الرأسماليين.. لكن ذلك تم عبر صراع

واحتكاك فكرى طويل وتجارب مختلفة.. فلدى الجماعات الاسلامية أشياء مفيدة بالطبع ولايمكن لأحد أن يقرر أن تعاليم الدين الأخلاقية ضارة، بل فهى مفيدة.

إن الأفكار الضارة سوف تتساقط مع وجود ممارسة صحيحة، فقد كان فى انجلترا حزب فاشستى مع هتلر لكنه تساقط مع وجود الأحزاب على الساحة.. وأنا ضد ولاية رجال الدين على السلطة فقط فهى مسألة خطرة، فنحن نريد حرية المواطن دون تمييز وإلا فسنخلق عدة دويلات داخل الدولة مثل لبنان.

إن لدى الأحزاب الماركسية أيضا أشياء مفيدة، فالتحليل الاقتصادى للتاريخ هو أساس جزء كبير من أفكار من يدرسون السياسة فى الولايات المتحدة وفى كل مكان.. أما دكتاتورية البروليتاريا مثلا فهى من الأمور غير المرغوب فيها وقد تعداها التاريخ بفعل تغيير التكنولوجيا للواقع الاجتماعى، فعندما توضع كل هذه الأحزاب فى الساحة فسوف تتطعم السلطة الحاكمة بمايفيدها من كل إتجاه وتستمر.. وحتى إذا حكم اليمين فسوف يتطعم من الأحزاب اليسارية الموجودة والعكس صحيح، وهذا هو الضمان الحقيقى للاستقرار.

هناك تخوف من بعض الجماعات الدينية ذات النزعات الإرهابية.. لكن الارهاب ليس مقصورًا عليها فقط، فهناك جماعات إرهابية فى أغلب الدول وأشدها ديمقراطية وتقدما.. كاليابان والمانيا وعلاجها هو محاربتها.. لكن إذا أرادت جماعة أن تصبح حزبا فيجب أن تتم الموافقة عليه واذا حملت السلاح بعد ذلك يغلق الحزب فورا أو يتم التعامل معها.. فالحزب يعنى إلتزاما بقواعد الممارسة الديمقراطية وبالدستور.

وثلاثة أحزاب جديدة

بين رفض لجنة الأحزاب وقبول المحكمة الدستورية علامة استفهام كبيرة؟

من جديد جاء حكم المحكمة الدستورية العليا بالموافقة على قيام الأحزاب الثلاثة الجديدة: مصر الفتاة.. والاتحادى الديمقراطى.. والخضر.. جاء مؤكدا لمعنى هام هو أن عجلة الديمقراطية فى مصر قد دارت دورتها القوية إلى الأمام وأنه لا سبيل للعودة إلى الوراء وأن المناخ الديمقراطى الذى تعيشه مصر الآن سيفرز المزيد والمزيد من الاحزاب الجديدة، ومع الاحزاب الجديدة ستعمل مزيد من التيارات فى النور.. فوق السطح.. ستسهم بالكلمة والرأى.. بالجهد والعمل فى رفاهية الوطن واستقراره.

وعلى الرغم من أن لجنة الاحزاب السياسية التى تتبع مجلس الشورى التى تشكلت طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لم توافق على قيام أى حزب جديد منذ أن وافقت عام ١٩٧٦ على تحويل منابر الوطنى - العمل - التجمع - الأحرار إلى أحزاب، ومنذ ذلك التاريخ رفضت قيام كل الأحزاب التى طلب مؤسسوها موافقتها على انشائها.. على الرغم من هذا الموقف الغريب فقد قام حزبا الوفد والأمة.. ثم جاء ميلاد الاحزاب الثلاثة الجديدة: الخضر.. الاتحادى الديمقراطى.. مصر الفتاة، مؤكدا أن القضاء المصرى يمثل الحصن المنيع الذى يحمى المسيرة الديمقراطية ضمن مجموعة القيم العظيمة التى يمثلها ويحميها ويقف فى

مواجهة كل مايعترض طريقها. وإذا تأملنا أسباب الرفض والقبول بين لجنة الأحزاب والمحكمة الدستورية العليا فنجد فى مقدمة أسباب رفض لجنة الأحزاب قيام الأحزاب الجديدة هو: عدم تمييز برنامج الحزب وسياساته تمييزًا ظاهرًا عن برامج الأحزاب القائمة حيث لا يصدر عن فكر سياسى متميز وانه جاء فى معظم أفكاره مطابقًا لنظيره من برامج الاحزاب القائمة.

ويعد هذا السبب أحد (أكلشيهات) الرفض الدائمة لجميع الأحزاب التى لم تتم الموافقة على قيامها من لجنة الأحزاب، والتى حكمت لها المحكمة الدستورية العليا بممارسة العمل السياسى.. وعند استقراء حيثيات الحكم نجد أن تلك الحيثيات تؤكد فى جميع الحالات أن برامج الأحزاب الثلاثة مختلفة ومتميزة عن الأحزاب القائمة.. وهنا نتساءل.. ماذا يعنى إذن حكم المحكمة؟!

وتؤكد حيثيات المحكمة أيضا فى الحالات كلها، ومن حيث إنه تبين من دراسة برامج الأحزاب الثلاثة أن برامجها تتميز تمييزًا ظاهرًا عن الأحزاب الأخرى القائمة ولاتتعارض فى مقوماتها ومبادئها وأهدافها وبرامجها وسياساتها وأساليبها فى ممارسة نشاطها مبادىء الشريعة الإسلامية وبإعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع ومع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١ وعلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية وعلى مكاسب العمال والفلاحين واحترام سيادة القانون.

وعلينا أيضا أن نتأمل مايقرره مفوض الدولة من أن الاسباب التى شيدت عليها لجنة شئون الاحزاب السياسية قرارها بالاعتراض على تأسيس هذه الاحزاب السياسية لا يستند إلى أساس سليم من الواقع أو القانون.

وبعد تفنيد كل نقاط الاعتراض ودحضها.. يصدر حكم المحكمة.. بقبول الطعن شكلاً وموضوعًا وبالغاء القرارالصادر من لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الاحزاب الثلاثة.. ومايترتب على ذلك من آثار.

وبعد هذه العملية القيصرية ولدت الاحزاب الثلاثة لتأخذ موقعها على الخريطة السياسية ولتبدأ فى ممارسة دورها.. والصفحات التالية تضم حوارات مع رؤساء الأحزاب الجديدة: الاتحادى الديمقراطى - مصر الفتاة - الخضر. حوارات ثرية ضمت أفكار وبرامج هذه الأحزاب التى تدخل إلى الساحة السياسية مسلحة بالحماس والأمل.

بقى أن أقول: إنه على الرغم من تباين برامج وأهداف الاحزاب الثلاثة لكن أحدا لايستطيع أن يتجاهل التوجه الوطنى لقيادتها وكوادرها والمنتمين إليها.